من منا لا يشكو من ارتفاع قيمة فاتورة المياه التي تصله نهاية كل شهر على الرغم من أنها تعد أسعاراً زهيدة مقارنة بالجهود التي تبذل من أجل توفير كميات المياه التي تصل إلينا.. وحتما ستقرون بالنعمة التي أنتم عليها الآن إذا ما عرفتم أنه سيكون عليكم دفع أكثر من هذا المبلغ بكثير جدا مقابل الحصول على كميات محدودة من المياه.. أمام حقيقة وضع مائي مخيف لحوض إذا لم نسع جميعا إلى تحمل المسؤولية للحفاظ عليه سيجد طريقه للنضوب.. الوضع لا يحتمل التأخير فمن منا قادر على دفع ٨ دولارات في اللتر المكعب الواحد من المياه؟

السؤال طرحه بحزن شديد وزير الدولة أمين العاصمة احمد الكحلاني في سياق استعراضه لحقيقة وضع مائي مخيف تمارس خلاله الحفارات خرابا ودمارا كبيرا يحمل معه بوادر كارثة قادمة إذا لم يكن هناك إجراءات صارمة.

تحقيق/ سعيد الجعفري

هكذا وصفها وزير المياه والبيئة:

فأربع عجلات يحمل معه الكارثة

(الحفارات).. دمار تكاتف الجهود لمحاصرته

التحذيرات التي نسمعها اليوم حول المخاطر التي يواجهها حوض صنعاء جراء الاستنزاف الجائر للمياه، والحفر العشوائي في منطقة الحوض ليست جديدة. فقد أطلق الخبراء قبل عشرين عاما من اليوم هذه التحذيرات، وحث خبراء دوليون يومها المعنيين على ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة لمنع مثل هذا الاستنزاف والعمل على حماية المخزون المائي المعرض للنضوب من خلال اتخاذ إجراءات وقائية أبرزها منع الحفر العشوائي الساند.

كان ذلك وآثار المشكلة لم تتضح بعد لدى العامة من المواطنين المستخدمين لهذه المياه حيث لا تزال الآبار ذات اعماق بسيطة وتضخ كميات كبيرة من المياه إلى جانب أن الكثير من المياه تجري على السطح هدرا.. ومع ذلك لم يكترث أحد على المستوى الشعبي بمثل تلك التحذيرات وظلت المضخات تصخ المياه بكميات كبيرة ويجري التعامل مع الثروة المائية بإهدار وعدم إحساس بحجم المسؤولية المترتبة على هذا العبث بمياه استغرقت عملية تجميعها آلاف السنين ليتم استنزافها خلال فترة وجيزة عبر استخدامات غير منظمة وحفر عشوائي لا يخضع لأي معايير ووسائل ري تقليدية عبر قنوات ترابية وتوسع مخيف في الزراعة يتركز نطاق نشاطها على زراعة القات الذي يحتل ما لا يقل عن نصف المساحة المروية في اليمن ويتزايد بمعدل ٩٪ سنويا أي ثلاثة أمثال معدل تزايد المحاصيل الأخرى مكتسحا مناطق لم يسبق فيها زراعة القات..

ويقول وزير المايه والبيئة د/ محمد لطف الإرياني أننا نزرع بنصف مائنا الجوفي المستنزف محصولا لا ينافسه أي محصول آخر في المردود وهو القات في مجتمع زراعي لا تزال ٥٠٪ من قوته العاملة تعمل في الزراعة بتقنيات لا تختلف كثيرا عن الزراعة التي مارسها أجداد الأجداد.

تعقيدات..

الوضع المائي المخيف يواجه الكثير من التحديات للتغلب على مشكلة المياه في منطقة جافة وبلد شحيح المياه حيث لا أنهار وتستنزف خلالها المياه الجوفية الناضبة أصلا.. جملة من العوامل تزيد من حدة الخطورة.

وظلت المشكلة مع مرور الأيام تزداد تعقيدا مع سوء استخدام المياه بالقطاع الزراعي دون اكتراث بطبيعة وظروف البلد حتى وصل العجز المائي السنوي اليوم إلى حوالي مليار متر مكعب (٢٠٪) منها في حوض صنعاء فقط) حيث يستهلك نحو ٣,٥ مليار متر مكعب في السنة في حين أن التغذية السنوية من المياه الجوفية والسيول تقدر بحوالي ٢,٥ بليون متر مكعب في السنة وبذر وزير المياه والبيئة بأن هذا العجز سوف يتزايد بحكم تزايد السكان ونمو الطلب على المياه والتنافس عليها وتدني كفاءة الري التقليدية.

وعلى الرغم من الجهود الرسمية التي بذلت من أجل تغذية حوض صنعاء من خلال إنشاء عشرات السدود.. إلا أنها تبقى محدودة النتائج والدليل- كما يقول وزير المياه - السدود التي أوجدت لم تستطع إيقاف انخفاظ منسوب المياه في ظل ما يمارس من عبث وإهدار للمياه والمتمثلة بالحفر العشوائي للآبار وصلت إلى درجات قياسية في أعداد الآبار وكميات المياه التي تضخ القابلة للزيادة من عام إلى آخر، ففي منطقة بن حشيش الواقعة في نطاق حوض صنعاء وكغيرها من المناطق الأخرى ظل العدد في تزايد مستمر فمن ٢٦٨ بئراً مع بداية عام ٩٥ ولم يوشك العام على الانتهاء حتى كان العدد قد وصل إلى ٢٨٨ بئراً ،لم يتوقف الأمر عند حد معين واستمر العدد بالتزايد ليصل إلى ٤٣٢ بئرا.. والحال أكثر سوءاً في منطقة بن الحارث التي تتبع أمانة العاصمة حيث يبلغ عدد الآبار فيها ١٧٧٤ بئرا.

انه وضع لا يبعث على الاطمئنان ويجعلنا نضع أيدينا على قلوبنا من الخوف إزاء كارثة حتما مقبلة علينا إذا ما استمر الحال على ما هو عليه الآن.. وتصوروا واقع الحال إذا ما عرف بأن عدد الآبار في الجمهورية اليمنية يصل إلى ٢٢٠ الف بئر ١٥٠ الفاً منها تعمل عليها مضخات، ومعها يمكن تخيل كميات المياه التي تهدر ويجري العبث بها في وضع لا ينافسنا فيه أحد.. إنها حقيقة لواقع مؤلم تقدمه الأرقام المخيفة كهذه الأرقام ومثل هذا الرقم إذا ما تم مقارنته مع أي دولة أخرى يضعنا أما مستوى الاستهتار تجاه ثروة مائية شحيحة في طريقها للنضوب. فعلى سبيل المثال لا يتجاوز عدد الآبار في المملكة الأردنية الهاشمية ثلاثة آلاف بئر رغم وضعها المائي الذي يعد أفضل منا مع ذلك فإن تلك الآبار تخضع لعدادات تمنع تجاوز ما تضخه عند حجم معين ويحرم خلالها من يتجاوز الكمية المحددة.

مجازفة

حين قرر الكثيرون من مستخدمي المياه في منطقة حوض صنعاء عدم الاكتراث بمثل تلك التحذيرات التي جاءت قبل عشرين عاما والمضي في المجازفة.. جاء الواقع ليكشف مصداقية ما سبق التحذير منه والجميع يدفع الثمن. آبار كثيرة نضبت المياه منها وآبار اضطر الأهالي إلى التعميق بالحفر فيها ملاحقة مياه تختفي مع مرور الأيام، ففي عدد من المناطق بصنعاء وصل عدد الآبار التي جفت ١٦٠٠ بئر.

يقول وزير المياه والبيئة بحزن: بعد أن كان الماء يجري على السطح والحصول على الماء من الآبار لا يحتاج للحفر لأكثر من ٣٠ متراً.. أما اليوم فإن الكثير من الآبار نضبت وعملية الحصول على الماء تحتاج لحفر في عمق أكثر من ٨٠٠ متر وتصل إلى ألف متر ولم نعد نشاهد مياهاً تجري على السطح.

ويقول أمين العاصمة وزير الدولة أحمد الكحلاني: وعندما جاء خبراء دوليون قبل عام ١٩٧٣م وحذروا من حقيقة الوضع لحوض صنعاء في عدم التوسع الزراعي حين كانت الآثار غير متضحة ربما اعتبر الكثيرون بأن تلك التحذيرات مبالغ فيها لكن الواقع كان يضعنا أمام حقائق هائلة فقد نضبت المياه في حوض صنعاء ونحن اليوم في آخر حوض، ويستدل الكحلاني لتقديم صورة الواقع بمؤسسة المياه التي تعاني من الحصول على مصادر جديدة من المياه للاستعاضة عن المصادر التي نضبت لمواجهة الطلب المتزايد على المياه فالمؤسسة تقوم بحفر آبار جديدة كل عام للتعويض عن الآبار التي تنضب كل عام وصارت المؤسسة تواجه أزمة في تزويد الناس بالمياه وكلما حفرت بئراً لا يمر ثلاثة أشهر حتى تكون بحاجة لحفر أخرى بديلة عنها لأن الماء يكون قد انتهى من الأولى وعندما حفرت المؤسسة بئراً في حديقة الثورة لم تستمر أشهر حتى كانت بحاجة لحفر أخرى لكن جهودها باءت بالفشل ولم تتمكن من العثور على مياه.

الثأر العصري

ما جرى خلال السنوات الماضية من إهدار للمخزون المائي من خلال الحفر العشوائي للآبار هو استهلاك لكميات كبيرة من المياه في استخدامات غير سليمة جاءت نتائجها سريعاً على النحو الذي نعيشه اليوم من أزمة مياه وصعوبة في الحصول عليها من مصادر شححة ولا يزال هناك من يصر على الاستمرار في هذا الطريق الذي يقودنا نحو الهاوية.. أصابع الاتهام تتجه نحو المتهاونين الحقيقيين بحق مجتمع كامل وأجيال قادمة.. والوضع يبعث على القلق.

ويرجع المعنيون كل تلك الآثار التي لحقت بالوضع المائي عموما لما تقوم به هذه الحفارات من أعمال حفر بعيدا عن أعين الرقابة.

ويذكر الدكتور محمد لطف الإرياني وزير المياه والبيئة أنه في الماضي تهدم سد مأرب عندما أهمل القدماء صيانته لأن روح الجماعة التي كانت تحمي السد فشلت فانهار السد

ويرف: باعتقادي أن الفار هو رمز لفشل روح الجماعة التي ظلت تحمي السد، ونحن اليوم أمام فار عصري حديث إنه الحفار يخرب ويهدم ويمتص المياه وسيتمكن من إلحاق الدمار بنا إذا فشلنا في حماية المخزون المائي فحينها سوف تحل الكارثة فالمسؤولية مسؤولية جماعية وعلينا منع هذه الحفارات من الاستمرار في ممارسة العبث والدمار الذي تقوم به.

تحدي البقاء

ويستعرض وزير المياه والبيئة الكثير من الآثار التي خلفتها هذه الحفارات في استنزاف للمياه قائلا: أحواض كثيرة جفت حالياً في أبين وتم استنزاف المياه فيها وظهرت عملية التملح في المياه نتيجة للاستنزاف الجائر للمياه والتوسع غير المدروس الهائل في الزراعة، صعدة أيضا انتهى المخزون في بعض أطراف الحوض الكثير من المحافظات ظهرت فيها أيضا مشكلة المياه مثل عدن، لحج، رداع وغيرها من المحافظات.. ويضيف: البلد مهددة بالكارثة والتغاضي عما تقوم به هذه الحفارات يقضي على أي فرصة ممكنة في تلافي حدوث الكارثة ويؤكد على وجوب منع عملية الحفر بشكل نهائي وعدم منح أي تراخيص لهذه الحفارات وأي توسع فالمبررات غير منطقية ولا يمكن القبول بها.. وظل يردد: ليس من المعقول السكوت عما تقوم به هذه الحفارات، نحن سنمنعها من الحفر بشكل نهائي.

ويعتبر وزير الدولة أمين العاصمة أحمد الكحلاني أن التحدي الذي نواجهه في التغلب على مشكلة المياه هو تحد مرتبط بأساس البقاء، فالجميع يدرك خطورة المشكلة التي نحن مقبلون عليها جراء الاستنزاف الجائر للمياه وهذا ما يجعل المصيبة أعظم، فالأرقام المتوفرة عن حجم الاستهلاك للمياه والذي يفوق الكميات المتجددة مخلفا عجزا مائيا كبيرا يلقي بمسؤوليات كبيرة على الجميع وتستدعي التوقف في التوسع الزراعي الذي يستهلك كميات كبيرة من المخزون المائي ويدعو الكحلاني كافة الجهات المعنية إلى عدم التهاون في مسألة الحفر ومنع أي حفر للآبار فالقضية لا تقبل المساومة والجميع مطالب بتطبيق إجراءات القانون. ويجب منع هذه الحفارات من القيام بأي حفر ويجب أن لا يتهاون أحد في ذلك ولا يرضخ لأي ضغوطات وإجراءات من قبل أيا كان لأن القضية كما أشرت غير قابلة للمساومة والمهادنة والجميع يعي ذلك وعلى الهيئة العامة للموارد المائية تحمل مسئولياتها باعتبارها الجهة الوحيدة المعنية بمنح التراخيص.

محاكمة الحفارات

تحولت الورشة التعريفية بالقوانين والإجراءات المائية التي انعقدت منتصف الشهر الماضي إلى جلسة محاكمة لمالكي الحفارات والتي كان يحضرها عدد منهم صراخات كثيرة ارتفعت في القاعة المكتظة بعشرات المهتمين بقضايا المياه والمسؤولين تطالب بإيقاف الحفارات ومنع تحركها ومراقبة اتجاهاته ليس من المقبول أن تظل الحفارات تتحرك بمطلق حريتها، يجب منع الفار من مواصلة شفطه للمياه حسب تعبير أطلقه وزير المياه والبيئة.

وزير المياه والبيئة أكد أيضا على ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة.. ووضع هذه الحفارات داخل أحواش ومنع تحركها إلى أي جهة ما لم تكن تحمل معها تصريحاً يحدد جهة تحركها بالضبط.. ومنطقة حوض صنعاء تعد حجراً مائياً لا يحق الحفر فيه.. إلا أن ذلك لا يزال يواجهه تحديات عدة تحول دون تنفيذ تلك الإجراءات منها.. فالعديد من هذه الحفارات يعمل بعيدا عن أعين الجهات المعنية حيث لا تستطيع أن تصل إليها لأنها خارج الأمانة، كما أن أغلب هذه الحفارات حتى الآن غير مرقمة وليست مجمركة أيضا وذلك بالإضافة إلى أن منع الحفارات يحتاج إلى جهود للوصول إليها فإنها أيضا تحتاج للمزيد من الوقت بحسب ما يقترحه الأخ عبدالحكيم راشد مدير أمن مديرية بني مطر بمحافظة صنعاء، ويشير إلى أن عملية ضبط هذه الحفارات تحتاج لجهود كبيرة كون مالكي الحفارات يحتمون بأهالي المناطق الذين غالبا ما يقومون باحتجاز الحفارات في المناطق ومنع أي جهة من الوصول إليها ولا يسمح لها بالمغادرة إلا بعد الانتهاء من الحفر الذي يستغرق عدة شهور.

تكاتف

ويعتبر علي محمد شريف وكيل محافظة صنعاء بأن قضية الحفارات قضية ينبغي تكاتف الكثير من الجهات حتى يتم توقيفها. ويشير إلى أنه أثناء وصول تعميم رئيس الوزراء بذلك على المحافظة أولته المحافظة اهتماماً كبيراً وراحت على الفور تعقد اجتماعاتها الطارئة لمناقشة الآلية التي يمكن من خلالها تنفيذ تلك التعليمات.. والتي على حد قوله تعليمات لا زالت تحتاج لآلية الواضحة والتنسيق المشترك مع أمانة العاصمة والعديد من الجهات الأخرى وينوه بضرورة إعطاء أصحاب هذه الحفارات فرصة للاتجاه لترميم حفاراتهم ومنحهم تسهيلات مشجعة حتى يستجيبوا لهذه المطالب.

إن أغلب هذه الحفارات دخلت بطرق مجهولة وغير مجمركة ومن الصعب أن يستجيب أصحابها لهذه الدعوات ويقترح تشكيل غرفة عمليات من الجهات المعنية للمراقبة ومتابعة الوضع لمنع هذه الحفارات من القيام بأي أعمال مخالفة.

مالكو الحفارات

الوصول إلى أصحاب الحفارات ليس بالمهمة السهلة.. وهم لا يساورهم القلق الذي يسيطر على المهتمين بقضايا المياه جراء الدمار الذي تخلفه هذه الحفارات وكل ما قيل عن إجراءات تحاصر تحركاتهم وتمنعهم من القيام بأي عمل أمام عدم إبداء التعاون من قبلهم قد يجعل منها إجراءات صعبة التحقق وأمراً غاية في التعقيد حسب اعتقاد وكيل محافظة صنعاء.

ويقول صالح صالح محسن الأبرقي- صاحب حفار - أن له أكثر من ستة عشر عاماً في هذا المجال وحاليا رغم انه يصف العمل بانه شبه متوقف إلا أنه وبحسب ما يفيد يقوم بحفر عشرة آبار في السنة على وجه التقريب (وهو عدد كبير) ويصف الإجراءات التي تنظم سير أعمالهم بالمعقدة لأنها أعطت المسؤولية الكثير من الجهات المحلية والمرور والهيئة العامة للموارد المائية ويقول أيضا: هناك جهات تمنحك التراخيص وأخرى تقوم بمنع الحركة.. فقط المطلوب بحسب اعتقاده أن تتولى المسؤولية جهة واحدة ويفيد بأنه إلى الآن لم يقم بترقيم الحفار لأنه محتجز لدى عدد من الأهالي لم يتمكن بعد من إخراجه دون أن يكون قد أنجز لهم المهمة.

ويعتبر عبد الله حسين الحنمي صاحب حفار الإجراءات التي سمع عنها بخصوص الحفارات بانه أغلقت جميع الأبواب أمامهم. فنحن نخرج أحيانا لأجل صيانة الحفار في الورش وليس من المعقول أن يمنع عنا ذلك وأمام مثل تلك الإجراءات يجد نفسه مقتنعا باقتراحات تقضي بأن تقوم الدولة بشراء هذه الحفارات وتعويضهم عن ذلك.

التشريعات

مع استمرار هذه الحفارات في أعمال الحفر والتزايد المستمر في إعداد الآبار قد يتصور المرء غياب القوانين التي تمنع ذلك.. إلا أن الواقع بأن القضية محل تنبه المعنيين عن قضايا المياه بالمخاطر التي تخلفها تلك الحفارات ترجمت من خلال العديد من التشريعات التي صدرت بشكل متلاحق، وحسب أمين العاصمة فقد صدر أول قانون منذ عام ١٩٧٣م الذي ينظم عملية الحفر تبعته العديد من القرارات منها القرار الوزاري رقم ٣٤٣ لعام ٢٠٠٤م بشأن تنظيم حركة الحفارات ومنع الحفر العشوائي لآبار المياه شمل مجموعة من الإجراءات تتعلق في تنظيم حركة الحفارات، منها التشديد على ضرورة الحصول على التراخيص وتصريح مرور للحفار وترقيمها وتحديد أماكن معينة لتواجد الحفارات في كل محافظة وحجز الحفارات التي تتحرك على الطرق الرئيسية بين المدن بدون استيفاء الشروط وتطبيق نظام الأحواش (الفرزة) في أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء وتركيب أجهزة رصد الحركة على الحفارات وإنهاء الازدواجية في إصدار تراخيص الحفر، ليس هذا فحسب فقد صدر الأمر الوزاري رقم ٤٦١ بشأن تنفيذ القرار في ٢٠٠٤/٦/١٩م.

الحفارات ستكون محل مراقبة ومحاصرة تحركاتها من خلال العديد من الإجراءات والضوابط المستندة على التعميم الوزاري الموقع من قبل وزراء المياه والبيئة والداخلية والإدارة المحلية وتعميد رئيس الوزراء والذي يقضي بجعل هذه الحفارات داخل أحواش ومنع خروجها من هذه المواقع إلا بعد استكمالها للوثائق والتراخيص التي بينها القرار وكذلك التوجيه بترقيم الحفارات التي بدون لوحات أرقام واتخاذ العديد من الإجراءات التي يتحمل مسؤولياتها مدراء الأمن بالمحافظات ومدراء عموم المديريات وامناء عموم المجالس المحلية بالمديريات لحماية الثروة المائية التي يغتصبها تجار المياه كما وصفهم التعميم.

❑ ٢٢٠ ألف بئر

١٥٠ ألفاً منها

تعمل عليها

مضخات.

❑ قوانين ملزمة

تراقب الحفارات

وحفارات غير

مرقمة وأخرى

مهربة..!

■ حوض صنعاء.

تأملات

محمد العريقي

كائنات تحت المجهر

■ ..فريق علمي أجنبي مكون من ثلاثة علماء وأربعة من طلاب قسم الكائنات الحية من احدى الجامعات الاوروبية أعد برنامجا مصورا مشروحا باسلوب علمي مشوق عن مظاهر التنوع الحيوي في عدد من دول شبه الجزيرة العربية ،وعرضته احدى القنوات الفضائية.

البرنامج كشف مستوى التفرد والتميز للمكون الحيوي في محيط الحياة البرية والمائية العربية وبالذات شبه الجزيرة العربية.

والمثير في البرنامج أن الفريق العلمي تابع حياة بعض الكائنات الحية التي تعيش في المياه العذبة.. ومنها اسماك صغيرة جدا هي ليست غريبة عنا كيمنيين وخاصة الذين عاشوا في الريف، فالكثير منا شاهد تلك الكائنات تسبح في مياه البرك والمسطحات المائية في الوديان والينابيع.. وتلك الفراشات المستطيلة والزواحف البرمائية.. كل ذلك ليس جديدا علينا ولكن المهم في الموضوع ان الفريق العلمي الاوروبي تعامل معها بطريقة الاستكشاف العلمي.. وتحمل من أجل الوصول الى بعض الكائنات الصغيرة مشقة المغامرة، فتسلقوا الجبال وربطوا انفسهم بالحبال وهبطوا الى المغارات والكهوف ،وسبحوا في المياه الضحلة وغاصوا بين الاوحال .. والهدف الوصول لالتقاط سمكة صغيرة أوفراشة أونبتة.. وعند الحصول على مرادهم يغمرهم الشعور بفرح الانتصار.. وتبدأ بعد ذلك مرحلة التحليل المعملي بالأجهزة المجهرية والكمبيوتر فتظهر النتيجة وصفا وتفسيرا وكأنك أمام مخلوق خرافي.

المدلول الذي تركه هذا البرنامج في مخيلتي جعلني اتساءل هل مؤسساتنا العلمية والاكاديمية والبحثية تعجز أن تقوم بمثل هذه الجهود؟ فالبيئة اليمنية غنية بتنوعها الحيوي الذي يحظى باهتمام الاجانب..وتنعدم من الدارس والباحث والطالب اليمني.

يمكن أن نخرج من دراسة بيئتنا ببرامج اكثر إثارة مما نشاهده، فاليمن غنية بكائنات جديرة بالبحث وتقديمها بطريقة اكثر تشويقا.

alariky@maktoob.com

ذاكرة الوجوه

ابراهيم بن عبدالله المعمري●

● لأي مدينة وجوهها الخاصة بها، تأخذ شكل ذاكرتها المروية وتاريخها الممتد.. تفاصيل كل شيء عبر الأزمنة، تفاصيل الأزقة والجدران والبيوت، والناس الذين عبروا المدينة ومروا..

تلك الوجوه لا تنسى من ذاكرة المدن، فحين يمر "الزائر" على مدينة بعد فترة انقطاع طويلة جداً، ويجد نفس الوجوه المألوفة لا تزال حية، يحس أن الدنيا بخير، فأكثر من المدينة تفرض الوجوه احساسا غريبا، بالحياة ونبضها..

أتذكر الوجوه ووقعها على المدينة، كلما زرت مطرح، أسواقها وأزقتها، وأرى وجها فيها رأيته قبل خمسة عشر عاما يتجول بنفس نبض الحياة، ويتكلم بنفس الكلمات.. ويحكي عن المدينة ومن مروا عليها بنفس الروح، وإن بان عليها بعض التعب، لكن ذلك يهون، فهو وقع الزمن، وتقدم العمر.

بعض تلك الوجوه، تجوب أزقة مطرح وطرقاتها على مدى أربعين عاما خلت أكبر، مرت أجيال وأجيال وهي لا تزال تقطع تلك الأزقة الضيقة، صبحا وعصرا، حتى الليل..

بعضها بنفس المهنة الخفيفة عبر عقود خلت، بائع قهوة مثلا، يكبر الطفل ويكبر، يتعلم ويترقى، وهو لا يزال بائع قهوة، يشد الانتباه الى زبائنه عبر صوت فناجينه الصغيرة.

مثل هذه الوجوه، موجودة في كل المدن، لا تتغير لأنها تعشق المدينة التي ترعرعت فيها، تألفها لدرجة أنها لا تتخيل أن تشرق الشمس يوما وهي بعيدة عن المدينة التي أحبتها..

ويالها من محبة!

● كاتب عُماني